Issue 5922-5925 Saturday - Tuesday 30/12/2017-2/1/2018
الزمان – السنة العشرون العدد 5922-5925 السبت – الثلاثاء 14 من ربيع الآخر 1439 هـ 30 من كانون الأول (ديسمبر) 2017م – 2 من كانون الثاني (يناير)2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/20. UK

ثلاثية السياسي والحقوقي والديني

عبد الحسين شعبان
بيروت

ظلّت العلاقة بين السياسي والحقوقي والديني من أعقد القضايا الفكرية والثقافية والحقوقية في العالم العربي على الإطلاق، لأنها علاقة تحيط بجميع جوانب الحياة في توجّهات الدولة والمجتمع والفرد. ومع أن العلاقة منفصلة بحكم تنوّع حقولها، لكنها متّصلة ومتداخلة ومتفاعلة، وهي تشمل الوحدة والصراع في آن، إذْ لا يمكن فكّ الاشتباك فيما بينها، لأنها علاقة عضوية وجدلية وروحية في الآن. والأمر ليس جديداً، لكن بعض مظاهر الاختلافات أخذت تزداد تعقيداً، بل اتخذ بعضها شكلاً تصادمياً أحياناً، سواء فيما يخص التشريعات والقوانين وخصوصاً فيما يتعلق بحقوق المرأة أو قضايا النضال المطلبي الحقوقي، ولاسيّما ما يخصّ حقوق الإنسان، وكلاهما يلامس على نحو مباشر موقع الدين في هذه المعادلة، وهو يتعلّق بالفتاوى والاجتهادات الفقهية التي تتعارض أحياناً مع السياسي والحقوقي، وقد تترك صراعات الديني معهما أو مع أحدهما تأثيرات مجتمعية انقسامية أحياناً، وخصوصاً لو أخذ بها فريق من الناس بما يتعارض مع القوانين الوضعية للدولة. وإذا كان السياسي يهدف الوصول إلى السلطة لتطبيق برنامجه فإن الحقوقي يهدف إلى تقييد أداء السلطة السياسية بشكل خاص والسياسي بشكل عام، بإلزامهما بالمعايير والقيم الإنسانية التي تؤكد حماية الحقوق والحرّيات. وبهذا المعنى تختلف آليات السياسي عن آليات الحقوقي والديني، ومثلما تختلف الغايات فالوسائل هي الأخرى تكون مختلفة في الكثير من الأحيان. وفي حين يحاول السياسي تمرير برنامجه من خلال سلطة الدولة، خلال وجوده في الحكم أو في معارضته حين يكون خارج الحكم، بينما يستخدم الديني، الوعظ والإرشاد والفتوى، أحياناً لفرض رأيه وتعميم وجهات نظره. وإذا كانت آليات السياسي "آنية"، فإن آليات الحقوقي "بعدية"، أي أن حركته في الغالب هي بعد وقوع الانتهاكات، لأن آليات الوقاية أو المنع لا تزال محدودة جداً. أما آليات الديني فأنها "آخروية"، ويزداد الاحتدام حين يُراد اعتبارها دنيوية أو إقحامها بالشأن السياسي اليومي أو بالشأن الحقوقي والقانوني. وإذا ما أريد زج الدين بالسياسة أو تديين الدولة فسيدخل الدين في حقل المضاربات، خصوصاً وأن من يمارسه بشر يصدرون تعليمات على شكل أحكام أو فتاوى قد تكون صحيحة وقد تكون خاطئة، وهي آراء فقهية من صنع الإنسان وليست وحياً إلهياً، الأمر الذي سيفقد الدين جانبه الروحي. فهل يمكن رسم "استراتيجية" تتوافق فيها السياسة مع الحقوق دون أن تتعارض مع القيم الدينية، حتى وإن اختلفت الأهداف، وبالطبع بالوسائل أيضاً؟ إن مثل تلك الاستراتيجية ممكنة حين تتصالح الحقول الثلاثة مع نفسها أولاً وثانياً في إطار عقد اجتماعي يعلي من شأن الدولة، ويبقى الدين تعبيراً عن حاجة روحية تربط الإنسان بخالقه ولا ينبغي حشره في العمل السياسي اليومي أو أي عمل من شأنه أن يبعده عن وظيفته التي يفترض فيها أن تكون توحيدية وجامعة. ومثلما تبدو هذه العلاقة متّصلة فهي منفصلة بين السياسي والحقوقي والديني، أي بين الآني والبعدي والآخروي، وهي علاقة مركّبة لا تزال تشغل الفكر السياسي في منطقتنا العربية والإسلامية ويزداد أمرها صعوبة، بل وخطراً أحياناً، حين تنتقل من التنظير إلى التنفيذ، وخصوصاً حين يتجه الدين بفعل عوامل وضغوط مختلفة إلى التعصّب والتطرّف والعنف والإرهاب، ويتخذ منحىً طائفياً سياسياً. وما الفتنة الطائفية في مجتمعاتنا إلّا انعكاس لمثل هذه الاستقطابات والتخندقات بين الدين والسياسي، وبين الديني والحقوقي، وبعضها يذهب بعيداً ليقول بين "المقدس والمدنّس" وبين "الإيمان والكفر"، فينهي النقاش والجدال بوضع حدّ له، خصوصاً وأن الدين عقيدة، في حين إن كل ما يتعلق بالحقوق له علاقة بالعقل والتطور والتقدم في حاجات الإنسانية الروحية والمادية، مثلما هو انعكاس للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وكثيراً ما جرت محاولة لتدوير نصوص دينية لكي تصبّ لصالح حاكم أو سياسي أو بالعكس من ذلك، والمسألة ليست قديمة فحسب، بل هي جديدة أيضاً، ولا تتعلّق أحياناً بالعالم الثالث، بل إن بعضها بالعالم المتقدّم، فالحرب على العراق، حسب رؤية جورج دبليو بوش، هي بمثابة "وحي الهي" أو "وعد رباني". وكانت رحلة ابن رشد نحو الحقيقة قد حملت التباس علاقة السياسي بالديني والعقل التساؤلي بالعقل التبشيري والعقل النقدي بالعقل الإيماني. وقد حمل داعش الملف الديني والحقوقي والسياسي في أطروحته لإقامة "دولة الخلافة" بتأثيم وتحريم وتجريم كل رأي مخالف لتوجهاته التي تزعم أنها تقوم على الدين، وهناك ممارسات باسم الدين لا يجمعها جامع بقيمه، فضلاً عن القيم الإنسانية المشتركة والتطور السياسي والقانوني ولاسيّما الدستوري، الذي وصل إليه المجتمع الإنساني. وحين نقول داعش فإننا نعني المظهر الأكثر همجية للإرهاب "الإسلاموي" وللجماعات التكفيرية بمختلف مسمّياتها. إن إقامة علاقة سويّة بين السياسي والحقوقي والديني تحتاج إلى الإقرار بمرجعية الدولة بوصفها هي الفيصل في الحكم، وهذه الأخيرة يفترض فيها احترام المجال الديني وحرّية العبادة وممارسة الطقوس بكل ما يوفّر قيام الدولة بواجبها، مثلما يحتاج إلى تلبية الحدّ الأدنى من الحقوق والحريات، كونها لا غنى عنها لتقدّم الدولة.

□ باحث ومفكر عربي

شهوة السلطة وإفرازاتها السيكولوجية عند الساسة العراقيين

قاسم محمد الياسري
اوكرانيا

إستخدم عالم النفس إريك إريكسون مصطلح السايكولوجيا التي يعني بها دراسة الوظائف العقلية والسلوكيه وعلاقتها بالنمو النفسي للشخص ضمن بيئته الاجتماعية وتفاعله معها وان يكون الفرد مدركا لعلاقته مع بيئته الاجتماعية فمتلازمة الغطرسة والنرجسية وداء العظمة والشخصية المستهينة بالمجتمع اضطرابات سيكولوجية افرزتها شهوة السلطة عند ساسة العراق وزعماء الاحزاب في كل مؤسسات الدولة العراقية فاصبحت وبالا على المجتمع العراقي .. لذا وقبل الدخول في الموضوع نوجه نداءنا ..ونهيب بالامم المتحدة لوضع دستور عراقي جديد يقوم بالوقاية في مواده الدستورية لا تسمح بالإدمان على شهوة السلطة ويجب فحص المرشحين للانتخابات لتاكيد خلوهم من الامراض النفسية بعد ان افتضح أمر بعضهم ومعالجاتهم في المصحات النفسية خارج الوطن وللحد من تحقيق البقاء في القوة والسلطة لمدة لا تتعدى اربع سنوات مع ضرورة الاشراف الاممي على الانتخابات والشفافية والمساءلة الفورية .. نريد قوة وسلطة المواطن السوي وليست قوة وسلطة الحاكم المريض وحزبه المتشدد الذي تسبب بزهق الارواح مع الامتثال المطلق للقانون وتنفيذه..فالاحتلال الذي جاءنا بساسة مرضى نفسيا طغاة واحزاب تجهل ادارة المؤسسات ادارة سليمة وهدرت دم المواطن ونهبت الثروات ومزقت الوطن والوحدة الوطنية تعاني عدة اضطرابات منها كما اسلفت اضطرابات الاستهانة بالمواطن واضطرابات متلازمة الغطرسة وداء العظمة لذا وجب اخضاع هؤلاء الساسه العراقيين الى فحص نفسي اجباري في مصحات نفسية دولية باشراف اليونسيف والزامهم بعدم الترشح في أي انتخابات مقبلة.. فالعراقيون خلصهم الاحتلال من (ميغالومانيا) صدام وجنونه بالعظمة ووطنيته الزائفة وسلمهم الى (ميغالومانيا) الساسة والاحزاب الاسلامية المريضة نفسيا وتعاني (وسواس العظمه المزمن) والتي تتستر بستار ديني شوهت صورة الدين وولدت احباطا عقائديا في المجتمع .. حيث يعاني ساسة وزعماء الاحزاب العراقية اليوم من اضطرابات الشخصية التي زادت عن حدها عند بعضهم فتحولت الى متلازمة الغطرسة ..

عيوب شخصية

ومنها الشخصية النرجسية العاشقة لذاتها وهذه النرجسية نراها ملازمه لجميع ساسة العراق .. وكذلك الشخصية المستهينة بالمجتمع كسبيل للاستمرار في القوة والسلطة المطلقة وأضيف هنا أنه دائما ما يخفي السياسيون والحكام مرضهم في النظام الديمقراطي كما هو الحال في النظام الشمولي خوفاً من أن تكون لذلك آثار سلبية على انتخاباتهم التالية وتتلازم هذه السرية مع فترات حكمهم خوفاً من أن يشوب قراراتهم عدم المصداقية كما هو حال منظرالكونفشيوسية العراقية ونرجسية ابو السبع صنايع والسيد زوج العلوية (التشور) موفق أغا العظيم ..وهكذا جميع الساسة .. ويبدو أن الأطباء الذين يعتنون بهؤلاء الحكام أمام مشكلة أخلاقية فهو حسب اداء القسم الذي الزمهم به (ابقراط)يجب أن يلتزموا الصمت والسرية ولكنهم أيضا مسؤولون عن حماية المجتمع من شر هؤلاء المرضى حيث ان مرض الحاكم او السياسي قد يؤثر سلبا في إتخاذه للقرارات مما قد يؤدي بالوطن إلى كوارث تؤثر بالسلب على المجتمع .. فالمصابون بهذه الاضطرابات النفسيه التي تم ذكرها ليس عندهم البصيرة لمعرفة طبيعة سلوكهم وواحدة من وسائل العلاج هي الوقاية في ان يفحص قبل الترشيح كل مرشح للانتخابات ولا يمكث السياسي أو الحاكم او رئيس الهيئة او المؤسسة في محل المسؤولية اكثر من مدة اربع سنوات لان بقاءه في المسؤولية يؤدي الى ضرر للمواطن والوطن ...كما هو حال انتخابات مجالس الاقضيه والنواحي الذين مضى على تعيينهم اكثر من ستة عشر عاما بلا انتخابات وبعضهم ممن لم يحملون شهادات تؤهلهم للادارة . وما اسلفت ذكرة من المصابين بالاضطرابات النفسية التي تنطبق كثيرا على السياسيين ويشمل أيضا كل الوظائف المهنية في دوائر الدولة وشتى المجالات كالمؤسسات والهيئات والبنوك ..الخ فهؤلاء وبعض ساسة العراق سبق وان تعرضوا للمطاردات والابعاد والهجرة والسجن من النظام الشمولي السابق وبعضهم كانوا اسرى حرب بسبب حروب الطاغية مما تسبب في اصاباتهم بامراض نفسية متعددة منها عدائية للمجتمع وللوطن وها نحن نجني ثمار امراضهم النفسية في الترهيب والاغتيالات والاختطافات وسرقة الاموال العامة للبلد وزرع الطائفية وهدم البنية التحتية للوطن بحجة اجتثاث كل ما بني في عهد النظام الشمولي بسياسة الانتقام والغطرسة والاستقواء بامريكا واعداء العراق والعراقيين وتجاهل التسامح الديني في العقائد ويعملون عكس ماتنص عليه العقيدة الدينية في حين انهم يدعون انهم عقائديون اسلاميون ...فاستخدموا العقيدة الدينية للمتاجرة السياسية وغش الناس والدليل مانشاهدة في سلوكياتهم وتعظيم ذواتهم ومعاناتهم من ميغالومانيا أي وسواس العظمة في اللقاءات والمقابلات على وسائل الاعلام المرئية ..

مسوحات واستبيانات

وكذلك رفضهم الاجابة على جميع المسوحات والاستبيانات التي تخص الباحثين العلميين والاكاديميين والطلبة والهروب من اعطاء أي معلومات إحصائيه صحيحة أوصحية يمكن ان تفيد الدولة ومستقبل الاجيال ومن يقوم بهكذا مسوحات او استبيانات يعتبرونه عدوهم او تلصق به تهما جرمية بعيدة عن النضوج الفكري والثقافي والتربوي .بحيث لا يستطيع اليوم أي باحث علمي اكاديمي او طالب يستطيع اجراء مسح بياني في البرلمان او في أي وزارة او مؤسسة من مؤسسات الدولة مهما كان حجمها وهذا نفس ما كان يحدث في عهد النظام الشمولي بل اشد ..حيث النرجسية وتعظيم الذات والغطرسة والاستهانة بالمجتمع التي عمت جميع مؤسسات الدولة اضافة للفساد الاداري والمالي مع الالتصاق بالقوة من خلال تمجيد وتضخيم صورته الذاتية واهتمامه المبالغ بصورته وطريقة كلامه دائما يستعرض على انه مبعوث العناية الالهية كما هو حال من تم ذكرهم سلفا ..

مرض سايكولوجي

ونرى بعضهم يكثرون استعمال المفرط لكلمة (نحن)عند الحديث ويبالغ في اعطاء الثقة بذاته وسلوكه الواضح باحتقار وازدراء اراء الاخرين ويعتبر ان حق مساءلته هو من اختصاص الله او التاريخ وليس من حق الشعب وهو يفتقد التواصل مع الواقع وكثيرا ما يلجأ للتوتر والأنفعالات الاندفاعية ودائما يتحاشي أو يتجنب الاستعانة بآراء الآخرين وكثيرا مايخص نفسه بالاستقامة الأخلاقية دون النظر إلى أي اعتبارات عملية أو التكاليف المادية ويعد نفسه هو فقط المتحلي بالأخلاقيات والحقيقة الواضحة للعامة هو الاستهتار والمرض السايكولوجي وعدم الكفاءة في صنع قراراته .. وتعتبر هذه السلوكيات هي المتميزة والمتفردة لهذه الاضطرابات وبالأخص (ذوبان الذات مع السلطة) و(استعمال لقب نحن) و (الاعتقاد الراسخ بتبرئته أمام الله و التاريخ) و(اندفاعيته باتخاذ القرار) (واقتناعه بالاستقامة الأخلاقية بغض النظر عن العواقب). كل هذه المماحكات السايكولوجية تصنف ضمن الاضطرابات الشخصية في تصنيفات الأمراض النفسية العالمية .. فماذا نعمل نحن العراقيين مع هؤلاء سوى اللجوء لمناشدة الامم المتحدة للتدخل في الشان العراقي وعزل هؤلاء الساسه وتجميد احزابهم لخطورتها على المجتمع العراقي وعلى وحدة الوطن ..

> يبدو أن الأطباء الذين يعتنون بهؤلاء الحكام أمام مشكلة أخلاقية فهو حسب اداء القسم الذي الزمهم به (ابقراط)يجب أن يلتزموا الصمت والسرية ولكنهم أيضا مسؤولون عن حماية المجتمع من شر هؤلاء المرضى حيث ان مرض الحاكم او السياسي قد يؤثر سلبا في إتخاذه للقرارات مما قد يؤدي بالوطن إلى كوارث تؤثر بالسلب على المجتمع .. فالمصابون بهذه الاضطرابات النفسيه التي تم ذكرها ليس عندهم البصيرة لمعرفة طبيعة سلوكهم وواحدة من وسائل العلاج هي الوقاية في ان يفحص قبل الترشيح كل مرشح للانتخابات ولا يمكث السياسي او الحاكم او رئيس الهيئة او المؤسسة في محل المسؤولية اكثر من مدة اربع سنوات لان بقاءه في المسؤولية يؤدي الى ضرر للمواطن والوطن ..

أهمية منظومة القيم

عبد المحسن عباس الوائلي
بغداد

خلقنا الله في احسن تقويم واول ما قاله الله للنبي الامين محمد (ص) اقرأ.. وهذا دليل على اهمية القراءة فمنها نتعلم ونعلم وعلينا الاهتمام بها فالقراءة تعلم وطموحنا ان كل شيء مع الالتزام بالقيم النبيلة؟.

فهناك نوعان من القيم يا احبتي قيم انسانية وقيم اجتماعية، واحيانا يقع الصراع بين النوعين، واحيانا تحاول القيم الانسانية ان تحتل مكان القيم الاجتماعية.. واحيانا يحدث العكس.

ونلاحظ دائما ان المجتمع يميل الى القيم الاجتماعية على حساب القيم الانسانية اذا كان حظه من التقدم قليلا، ولكنه يميل الى تغليب القيم الانسانية على الاجتماعية اذا كان حظه من الرقي كبيرا.

وحين نزلت رسالات السماء، كان محور الصراع الاساسي لها انها حاولت احلال القيم الانسانية العليا مكان القيم الاجتماعية السائدة.

قيمة اجتماعية

ان الثراء او المال قيمة اجتماعية.. والسلطان قيمة اجتماعية.. والابهة او النفوذ قيمة اجتماعية.. والاقتناء والاكتناز والاستهلاك والتفاخر بمظهر الافراح او المآتم قيم اجتماعية.ومعظم القيود الاجتماعية تدور حول اشياء مادية كالمال والقوة والجمال الشكلي.اما القيم الانسانية فهي صحة الفؤاد وسلامته بتوحيد الخالق، وهي الايمان بحب الخير وخوض الحرب ضد الشر، وهي تنوير الذهن بالمعرفة الانسانية وتهذيب الوجدان بالثقافة، وهي حب الجمال الداخلي الذي تخضع فيه الرغبة للحكمة، ويتوازن فيه الضمير مع كلمات الله سبحانه.

اي ان معظم القيم الانسانية تدور حول اشياء معنوية كالتوحيد وجمال الحقيقة والصدق.

ومن هنا كان الصراع بين نوعي القيم.

ولعل اخطر صراع يدور بين نوعي القيم يدور في الزواج.. في اختيار الشخص الاخر ليكون رفيقا لنا في الحياة.

تأمل شابا يريد ان يتزوج.. تأمل رغباته في العروس.

انه يريدها جميلة الشكل.. غنية.

تأمل فتاة

ويريدها من عائلة نفوذها.. ويريد جهازا يتفق مع وضع العروس المادي والاجتماعي.

او تأمل فتاة تريد ان تتزوج.. انها هي الاخرى تريده مقبول الشكل وحبذا لو كان غنيا يملك سيارة ودارا في منطقة راقية وعدة ارصدة في البنوك. ويستحسن ان يكون من عائلة لها نفوذها الاجتماعي.. اي ان الاختيار هنا ينصب على القيم الاجتماعية.. وهذا الاختيار يؤدي الى نتائج ليست مرضية.

لم يسأل احد العروسين عن الاخر.. هل هو مؤمن ام لا؟ هل هو طيب القلب او لا؟ هل يحب الاطفال ويعطف على البؤساء او لا؟ هل يعطي الحياة اكثر مما يأخذ منها او يقتصر دوره على الاستهلاك فيها؟

قيم انسانية

لم يسأل احد العروسين عن القيم الانسانية العليا.

ان الاسئلة كانت محصورة في مجال القيم الاجتماعية. وهذا مما يؤدي في النهاية الى الطلاق فاقسم بالله عظم شأنه ان الاتكال على الله بصدق ينجي من كل شيء مكروه.

والفرق بين القيم الانسانية والاجتماعية هو الفرق بين الماهية الحقيقية والملكية الزائفة.

اذا سألنا عن شخص ما بقولنا: من هو؟

كان السؤال عن القيم الانسانية.

لان الجواب سيحدثنا عن عقله وضميره وحظه من الرقي والثقافة. فاذا سألنا عن شخص ما بقولنا: ما عنده؟ او ما وضعه الاجتماعي؟ كان السؤال عن القيم الاجتماعية، لان الجواب سيحدثنا عن املاكه وامواله وعقاراته ومنقولاته.

والانسان هو الذي يحمل قيما انسانية لاقيما اجتماعية. نتمنى ان تكون اقوالنا اعمالا والا ما قيمة الاحاديث اذا لم يتم تطبيقها او محاولة تطبيقها ولهذا فأن الانسان في النهاية يذهب لايملك اي شيء غير عمل افاد به الناس ونيته خالصة لوجه الله ليكون عمله ذا قيمة في الدنيا وله الاجر فيفوز بالدنيا والاخرة وذلك هو الفوز العظيم.

> اما القيم الانسانية فهي صحة الفؤاد وسلامته بتوحيد الخالق، وهي الايمان بحب الخير وخوض الحرب ضد الشر، وهي تنوير الذهن بالمعرفة الانسانية وتهذيب الوجدان بالثقافة، وهي حب الجمال الداخلي الذي تخضع فيه الرغبة للحكمة، ويتوازن فيه الضمير مع كلمات الله سبحانه. اي ان معظم القيم الانسانية تدور حول اشياء معنوية كالتوحيد وجمال الحقيقة والصدق. ومن هنا كان الصراع بين نوعي القيم. ولعل اخطر صراع يدور بين نوعي القيم يدور في الزواج..

تفاعلات الذات وإنحسار المواطنة

جاسم مراد
هلسنكي

عند قراءة خارطة الوضع السياسي العراقي ، تجد الذات الملعونة ، تتحكم في العديد من المسارات السياسية والسلطوية والكتلوية والمذهبية والعرقية والقومية ، فيما تنحسر بالمقابل المواطنة والوطنية والعلاقات الجمعية بين الناس والحقوق والشروط الانسانية ومتطلبات الحصول على ابسط حاجات البشر في هذا العصر ، ولم يعد هذا التناقض الصارخ بين الذات الانانية من جهة ، والمواطنة من الجهة المقابلة ، وليد ظروف فرضتها ازمات البلاد واشكاليات الصراع ضد الارهاب ، كما يدعي البعض ، قد يكون ذلك جانبا منه ، ولكنه ليس كل المسألة ، وإنما هو نتيجة طبيعية لتركيبة السلطة ومخرجاتها من جهة ، ونتيجة لتوزيع الادوار والمواقع والمصالح والفوائد بين الطوائف السياسية التي تم تركيب النظام على اساسها من الجهة الاخرى .

وبالرغم من النكسات الكبرى ، والانحطاط في السلوك ، في السيطرة والنهب للمال العام ، والانقسام المشين بين مركبات المجتمع الذي كان نتيجة لمحاصصة السلطة وتدوير الطائفية لصالح كيانات وشخصيات سياسية بذاتها ، نقول بالرغم من ذلك لم نجد هناك مراجعة حقيقية لتلك الاسباب ، والخروج بافكار ومعالجات حقيقية موضوعية ، وإنما الموجود هو ذات السلوك وذات النهج ، لكون هذه القوى والاطراف والتجمعات الكيانية السياسية تدرك تماما ، بان خروجها عن تلك السياسات هو بمثابة حفر قبورا لها ، وهي ليست مستعدة ان تفعل ذلك ، سيما وإنها تحصل على دعم خارجي لطريقة عملها ونهجها وسياساتها .

إن فكرة المنافسة السياسية في الانتخابات القادمة بين المواطنة من جهة وبين المحاصصة والمذهبية من الجهة المقابلة هي فكرة جذابة للانسان العراقي إذا ماأحسن الاختيار ، ووضع في الاعتبار ازمة الوطن والانسان والدولة التي سببتها المحاصصة طيلة السنوات الماضية ، ولابد من اختراق هذه الجبهة التي وضعت البلاد بين جبهتي التفكك الجغرافي والصراعات الدموية .

جسم المواطنة

ولكن لابد من الاخذ في الحسبان ، إن جسم المواطنة الذي سيدخل ببرنامج وطني منافس ، لاجسام المحاصصة والمذهبيات والعرقيات ، سيكون بالضرورة جسماً غريباً في هذا الوسط ، وستحاول كل الاطراف المشتركة في السلطة وتلك التي تنخر بالمال العام تحريك ادواتهما من العامة للتشويه والمحاربة والشخصانية بغية التأثير على اندفاعات المواطنة والحد من تاثيراتها ، وقد يصل الامر بهذه الاطراف مجتمعة بان تعمل على تدوير الماضي ولبسه لبوسا على غير الحقيقة ، لكي يصار عزل الاختراق الوطني بغية الاستمرار في السيطرة على السلطة كما يحصل في كل مرة ، وقتل اي فكرة يمكن ان تلعب دورا مهما في صياغة العمل خارج تشكيلة المحاصصة والمذهبية والذاتية الملعونة .

دور محوري

نتيجة لهذه السياسة ، وتلك التوزيعات الطائفية للسلطة ، اصبح العراق في وضع لايحسد عليه ، وان دوره الذي كان محوريا في الشرق والساحة العربية ، تحول الان الى اشبه بالهامشي ، وان كياناته السياسية التي اتفقت على الية الحكم بطريقة التوزيع على قاعدة الحسابات الطائفية والعرقية ، هي الان تبحث عن مخرجات لها على اساس ماتحققه من جغرافية مفصولة عن جسم الوطن وخارطته لكي تقيم عليها دويلاتها دون ان تتمكن سلطة المركز من الحفاظ على وحدة العراق وكبح جماح التوجهات الانفصالية .

ولابد من رؤية الحقائق الجارية ، فإن اي انفصال يتحقق في شمال العراق ، هو بالضرورة سيجر الى انفصالات في الاجزاء الاخرى ، وهذا هو نتاج سلطة الحكم المتبنية لحكم الطوائف ، ولعل اي مراجعة لادبيات النظم وكذلك الاحزاب المتبنية للاتفاقات العرقية والطائفية فيما بينها ، سيجد حتماً إنها الت الى التفكك والتشرذم والصراعات على الاماكن والمياه والموارد ، ووضع العراق إذا لم يتم معالجة ازمة الحكم وطريقة المداورة بين كياناته واشكالية التعكز على الطائفة في الوصول الى السلطة لانعتقد سيكون افضل من تلك الانظمة التي اعتمدت الاعراق والطوائف في حكمها .

العراق يعيش الان في اشكالية حاكمية معقدة ، فبعد الدماء الغزيرة التي سالت في الموصل والرمادي وتكريت وحوض الموصل وكركوك دفاعا عن استقلالية العراق ووحدته وخلاصه من الارهاب ، خرجت اربيل مطالبة بالانفصال رافعة العلم الاسرائيلي دون اعتبار لمشاعر ملايين العراقيين ، وسيخرج مثلها اقوام اخر ، نقول بالرغم من هذه الدماء وتلك الانتصارات لم توضفها سلطة الحكم لمصلحة قوة العراق وحمايته ، بل ظلت دائخة تائهة تفكر بمن يساعدها من الايرانيين والاتراك والدول الاخرى ، وهذا بالطبع هو حال النظم المبنية على شراكة الطوائف والعرقيات ، ولاغية لمفهوم الوطنية في ادارة السلطة ، والمواطنة في تجسيد المحبة للوطن .نحن نأمل ان تفرز الانتخابات القادمة تشوفات حقيقية لازمة الوطن واسبابها ، وهنا لابد من ظهور النخب الوطنية والفصائل الشعبية على اختلاف مواقعها الفكرية والاجتماعية بالعمل على اختراق جبهة المحاصصة وتحقيق دور فاعل لجبهة المواطنة والوطنية ، وهذا الامر يحتاج الى اصطفافات وطنية عالية الفعالية من كافة فصائل المجتمع ، سيما وان تجربة تكتلات المحاصصة في الحكم لم تحقق شيئاً يذكر للمواطن على مستوى الخدمات والتشغيل والاقتصاد والبناء ، وهي كذلك فشلت في حماية وحدة الوطن والعلاقات الانسانية بين فصائله المجتمعية ، وهذا الامر يعطي مساحة واسعة للمخلصين من اجل عراق قوي ومواطن له تاثيره في المشاركة بالقرار ..